

التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي

جلطي غالم

جامعة تلمسان

مقدمة:

كرست الجزائر مجهودات جبارة من أجل إحداث تنمية مستقلة مبنية على العدالة الاجتماعية، ولبلوغ هذا الهدف تبنت إستراتيجية تنمية أساسها التصنيع مما تطلب إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة، على أساس أن التصنيع هو القاطرة التي ستحرر ورائها بقية القطاعات الاقتصادية مما يكون لها الأثر الإيجابي على التطور الاجتماعي والإزدهار العلمي والثقافي، إلا ان النتائج جاءت مغايرة لهذا الطموح ولم يتم التوصل إلى أداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقية، وبقيت قطاعات عديدة مهملة حيث تأكد أن التطور الاجتماعي أبطأ بكثير من التغير الاقتصادي.

إن تحقيق التنمية الشاملة لا يمكن إختزالها في إستيراد وتركيب المصانع داخل البلاد وفي الزيادة السنوية للنتائج الوطني الإجمالي، إذ أن التنمية الشاملة القابلة للإستمرار هي التي تعمل بإطراد على تقوية الإعتماد على المصادر المحلية للتراكم وعلى تقليص التبعية بشئ أنواعها وأشكالها.

وعليه بدأت الجزائر في إصلاحات اقتصادية في البداية كانت جزئية وهي عبارة عن ترميمات للإقتصاد الوطني، إلا أن الأزمة البترولية لعام 1986 بينت هشاشة الاقتصاد الجزائري، وأظهرت أن مشكل الاقتصاد الجزائري ليس ظرفيا وإنما هيكليا، مما استدعى الأمر إلى إجراء إصلاحات جذرية شاملة وذلك من خلال تبنيها لمنهج تنموي مغاير لما انتهجته سابقا حيث أملت هذا التغير ظروف داخلية وخارجية، ومع ذلك لم تحدث الديناميكية المطلوبة للاقتصاد الجزائري، ركود الإنتاج الفلاحي والصناعي وتدهور قطاع الخدمات، مما أدى إلى تعميق أزمة الجزائر المتعددة الأشكال، وبقي الأداء الاقتصادي رهينة عدم الرؤية الواضحة في رسم السياسة الاقتصادية التي تحقق التنمية المرجوة.

أما اليوم وقد تغير العالم، حيث العولمة أفرزت معطيات دولية جديدة، أصبح من الأهمية بمكان إحداث المزيد من الإصلاحات في جميع الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل الاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي بعدما رفع شعار الإنفتاح الاقتصادي.

يجمع الاقتصاديون في التأكيد على أن التجارة الخارجية تشكل الرهان الرئيسي لكل اقتصاد، وأن صحة التنمية واستقرارها مرتبط بصحة التجارة الخارجية خاصة في وقتنا الحالي ونحن نعيش عصر العولمة،

التبادل الدولي هو مجال تنافس أنظمة الإنتاج لمختلف الدول، حيث يتم تقييم الفعالية الإنتاجية و من خلالها يتحدد النمو الاقتصادي، فالنجاح في التبادل الحر يخضع لشروط الفعالية وعليه يتطلب تبني سياسة اقتصادية مكيفة تتماشى مع المعطيات الحالية للإنفتاح الاقتصادي وبالتالي تفرض تحديد إستراتيجية صناعية وتجارية متناسقة تخضع بدورها إلى توجهات الاقتصاد العالمي.

1- مكانة التجارة الخارجية في رسم السياسة الاقتصادية :

علينا الرجوع إلى النظرية الاقتصادية في التجارة الدولية لأننا نحن مطالبون دائما بالرجوع إلى النظرية الاقتصادية لمواجهة المشاكل الاقتصادية. ويكفي في هذا الشأن أن نذكر فيما يتعلق بأهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، أن مدرسة اقتصادية قائمة بمذاهبها تسمى المدرسة التجارية نشأت حول هذا الموضوع في القرن الخامس عشر الميلادي، وسيطرت على تاريخ الفكر الاقتصادي لمدة تقارب ثلاثة قرون بفكرة أساسية هي أن مصدر ثروة الأمم هي التجارة الخارجية عموما والتصدير خصوصا، وهي فكرة استقطبت أيضا اهتمام المدرسة التقليدية في القرن التاسع عشر عند كل من دافيد ريكاردو D.Ricardo، وجون استيوارت ميل J.S.Mill وجان بتيست ساي J.B.Say وغيرهم و فيما بعد كيتز J.M.Keynes لنفس الفكرة في نظريته عن الطلب الكلي.

إلا أن أفكار ريكاردو تمثل حجر الزاوية في تفسير قيام التجارة الخارجية. وعليه فحسب ريكاردو هيكل التبادل الاقتصادي يعتمد على الميزات المقارنة، أي بفضل الميزات المقارنة البلد الذي يساهم في التبادل الدولي يحصل على ربح مزدوج (أو مضاعف):

- 1- الربح الأول يرجع إلى الاستهلاك بأقل سعر أي بالسعر المعمول به داخليا قبل قيام التبادل، هذا ما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للسلع المستهلكة داخليا بالنسبة لمثيلاتها في الخارج.
- 2- الربح الثاني يحصل في إطار ديناميكي، أي من خلال انتقال الموارد أو عناصر الإنتاج، فكل بلد يوجه موارده للنشاطات التي تمنحه ميزات في الاستعمال.

ومنه فإن هذه الأرباح هي التي تسمح للوصول إلى التوازن في التبادل الحر. فإذا رجعنا إلى الاقتصاد الجزائري يمكن القول أن ما يفسر لنا عدم قدرتنا على زيادة ملحوظة في صادراتنا هو العجز الكبير في إنتاجية العوامل*. وتحت تأثير تطور التبادل أخذت نظرية عوامل الإنتاج مكانتها في الأدبيات الاقتصادية.

المشكلة الأساسية التي تصادفنا، في العلاقات الاقتصادية الدولية، هي أن التجارة الدولية يفترض أنها تقوم بين دول ذات سيادة، إلا أن الواقع يؤكد بأن مختلف الدول ليست متساوية السيادة رغم المظاهر وسخاء العبارات في القانون الدولي.

كذلك يمكن تسجيل نقطة هامة تتمثل في أن التجارة الدولية أصبحت تعرف حواجز غير الحواجز التقليدية والمتماثلة في وجود مجموعات الضغط لوبيات (Lobbys) في الدول المتقدمة قوية بحيث لا تسمح المساس بمصالحها مما يتعذر على الدول النامية اقتحام بعض أسواق الدول المتقدمة.

بالإضافة إلى ذلك إن البلدان النامية أو البلدان الصغيرة هي البلدان التي ليس لها القدرة في تقديم دعم ومساعدات لمؤسساتها، حيث أن وسائلها التنظيمية والمؤسسية ضعيفة بالإضافة إلى أن عند أي تجاوز في المعاملات الدولية يطلب منها العدول عن أي عمل مخالف للقواعد التي وضعتها الدول المتقدمة: تفرض عليها حرية المبادلات، وتمنع من اتخاذ أي إجراءات حمائية. الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتبع استثمار المحفظة يأتي عندما تكون الشروط متوفرة (الرؤية واضحة، القراءة واضحة، قدرات اقتحام الأسواق واسعة،...).

وفوق كل ذلك نصل إلى نتيجة هامة مفادها أن عظمة النظرية الاقتصادية في مجال التجارة الدولية تعثرت أمام حقيقة التبادل اللامتكافئ. كل بلد له صوت واحد في الأمم المتحدة إلا أن قواعد صندوق النقد الدولي هي الراجحة بمعنى أن القوة هي المنتصرة في آخر المطاف.

* La productivité globale des facteurs qui reste largement déficitaire.

2- حقائق عن الاقتصاد الجزائري:

لمعرفة الاقتصاد الجزائري يتطلب الرجوع إلى الأرقام المتعلقة بالتجارة الخارجية التي تعطي الصورة الحقيقية للاقتصاد الجزائري،

الكثير من الاقتصاديين يتكلمون عن هشاشة الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية بل يمكن أن نتكلم ليس فقط عن هشاشة الاقتصاد وإنما عن التبعية الكبيرة للاقتصاد الجزائري اتجاه المبادلات الخارجية ومن أجل إثبات ذلك يمكن إعطاء النسب التالية:

$$\frac{\text{المبادلات الخارجية}}{\text{الناتج الداخلي الخام}} = \frac{\text{Echanges Extérieurs}}{\text{P.I.B}}$$

تمثل 56% للجزائر سنة 2003

بينما إذا أخذنا الاقتصاد الأمريكي كمرجع تمثل المبادلات الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام 5 إلى 6% فقط.

فهناك إذا تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، هذه التبعية الكمية يضاف إليها تبعية نوعية و التي لها علاقة بهيكل المبادلات سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

1- المنتجات الغذائية تمثل 25% من واردات الجزائر وعليه فإن 66% من احتياجاتنا الغذائية مستوردة.

- **تموين القطاع الصناعي :** إمدادات القطاع الصناعي تأتي من الخارج فالتبعية الكبيرة للخارج في مجال التموين تظهر لنا، ضعف درجة التكامل بين الصناعات، رغم أن هذا التكامل كان يشكل جوهر إستراتيجية التصنيع في الجزائر، زد إلى ذلك الضائقة المالية أديا إلى ضعف الأداء الصناعي.

2- الصادرات خارج المحروقات جائمة محدود 600 إلى 700 مليون دولار أمريكي ويرجع سبب هذا الجمود إلى نظام الإنتاج الصناعي الجزائري الذي أعيق هيكليا منذ بداية عملية التصنيع، وذلك من خلال توجيهه نحو تغطية احتياجات السوق الوطنية في غياب أي إستراتيجية للتصدير، ومع ذلك فإن الواقع يظهر أن حتى تغطية الطلب الوطني لم يتحقق رغم أن الطاقة الإنتاجية متوفرة.

إذا لم يكن هناك أي اهتمام بالتصدير، لا على مستوى السلطات العمومية ولا على مستوى المؤسسة، مع إقصاء القطاع الخاص تدريجيا.

إلا أنه منذ النصف الثاني من الثمانينات ظهرت الضرورة وتولدت الرغبة في التصدير لدى السلطات العمومية واتخذت تدابير عاجلة تتمثل في ترسانة من الإجراءات من خلال وضع هياكل الدعم وأدوات المساندة للصادرات خارج المحروقات وإجراءات أخرى تحفيزية تتعلق بالضرائب والرسوم والنقل والمناولة ... الخ.

إلا أن النتائج لم تتغير إلى يومنا هذا، حيث كان هناك دائما تفاوت بين التوقعات والإنجازات رغم كل الإجراءات التحفيزية التي اتخذت في إطار الإصلاحات الاقتصادية. ويرجع ذلك للأسباب التالية:

1- لم تكن أي مصلحة للمؤسسة في التصدير، بما إن الربح البترولي هو الذي يحول كل مدخلات المؤسسة، فإمدادات وموئيد المؤسسات كان مشكل السلطات المركزية هذا ما أدى إلى غياب حافز التصدير Absence de motivation.

2- انقطاع الاتصال بالعالم الخارجي، أي انفصال المؤسسة الجزائرية عن الأسواق الخارجية، يعني بذلك أسواق التصدير وبذلك فقدت المؤسسة الجزائرية التمهين أو التدريب L'Entreprise a perdu l'apprentissage وهو ما إنعكس سلبا على المؤسسات إلى وقتنا الحالي.

3- الاقتصاد الجزائري ككل، كان منفصلا عن العالم الخارجي لأنه لم ينضم أو ينخرط إلى أي تكتل اقتصادي معين أو مجموعة من الدول، أي كأنه يعيش في عزلة.

بلغ مستوى الصادرات الجزائرية معبرا عنها بالدولار الأمريكي 24 مليار دولار في سنة 2003، بعدما كان 8 إلى 9 مليار دولار في سنة 1985، أي تضاعف ثلاث مرات دون أن يتغير هيكل الصادرات حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات محدود 3 إلى 4%. بناء عليه يمكن الجزم في القول أن الاقتصاد الجزائري بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز الأداء الاقتصادي وإثبات فعاليته إذا أردنا الخروج من هذه المهشاشة الاقتصادية والتبعية المزروعة.

3- التزامات الجزائر الدولية:

تخضع الجزائر اليوم إلى نوعين من الالتزامات تتوازي دون أن تلتقي، اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. هذه الالتزامات الدولية حسب بعض الملاحظين تخلق صعوبات أكثر مما تمنح من امتيازات.

3-1- اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي:

اختيار التبادل الحر بهدف تطوير التبادل الذي يضمن اتجاه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نحو التوازن وتحقيق التحرير التدريجي لمبادلات السلع والخدمات ورؤوس الأموال ويشجع التكامل المغاربي.

منطقة التبادل الحر التي يتم العمل على إحداثها على مدى 12 سنة تتطلب تفكيك الحواجز الجمركية ما عدى تلك المتعلقة بالمنتجات للصناعات الناشئة، والقطاعات التي تعاني من صعوبات أو التي في حالة إعادة هيكلة.

أما فيما يخص المنتجات الفلاحية والصيد البحري: الالتزامات غير دقيقة وغير واضحة، الطرفان يضعان حيز التنفيذ تدريجيا حركة كبيرة في التبادل بينها لمدة 5 سنوات يعاد النظر فيها بعد ذلك، والاتفاقية تهدف إلى ضرورة "الأخذ بعين الاعتبار الحساسية الخاصة ببعض المنتجات"

- بصفة واضحة الجزائر تعمل على تفكيك الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية وحسب الملاحظين هذا سيتم بدون مقابل ملموس في القطاع حيث هذه العملية تشكل تهديدا للقطاع بالإضافة إلى أن المنتجات الجزائرية تخضع إلى ضروريات الجودة والمعايير الدولية للحدود فالدول المتقدمة هي التي تضع هذه المعايير.

فالاتفاق له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري على المدى القصير والمتوسط، حسب بعض الدراسات، وذلك للأسباب التالية:

- تفكيك الرسوم الجمركية له انعكاسات سلبية على المؤسسات الجزائرية (العمومية والخاصة) والتي ليس لها القدرة على منافسة المنتجات الأوربية، حيث أن ضعف التنافسية للمؤسسات الجزائرية التي منتجاتها موجهة في الأصل للسوق الداخلية والتي تغطي بالإجراءات الحمائية، وكذلك التأخر الملحوظ في إعادة التأهيل للنسيج الصناعي الوطني هذا العائق سيؤدي لا محالة إلى إضعاف إن لم نقل إلى القضاء على الصناعة الوطنية، كما أن تحليل الميزان التجاري الجزائري وحصته في السوق الأوربية يظهر الضعف الكبير لمستوى الصادرات خارج المحروقات اتجاه الاتحاد الأوربي خاصة عندما يتم مقارنتها بصادرات المغرب أو تونس حيث صادراهما للاتحاد الأوربي من منتجات زراعية، صناعية وخدمات تمثل ما يعادل أو يفوق مجموع صادرات الجزائر بما فيها المحروقات هذا من جهة ومن جهة أخرى إن الشروط التي يضعها الاتحاد الأوربي من أجل الزيادة الملحوظة للشراكة خاصة في الصناعة مع الدول المغاربية تظهر

بأنها غير قابلة للتنفيذ على المدى القصير والمتوسط حيث أن هذه العملية لا تتم إلا بعدما يتحقق التكامل المغاربي على الأقل في شقه الاقتصادي والتجاري حيث بهذا التكامل يصبح عدد المستهلكين 90 مليون نسمة (الجزائر تونس والمغرب) وبهذا تصبح السوق المغاربية أكثر جاذبية للمستثمرين الأوربيين، فالتكامل المغاربي مطلب أساسي من الاتحاد الأوربي.

وحسب بعض الدراسات تشير إلى ثلاث انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري:

- 1- النسيج الصناعي الهش يتضرر إن لم نقل سيتم القضاء عليه ولو جزئيا.
- 2- الخسارة في إيرادات خزانة الدولة المتأتية من الرسوم الجمركية تقدر ب 1.5 مليار دولار.
- 3- القضاء على 58000 منصب شغل.
- الاتفاق يهدف بشكل خاص أيضا إلى العمل على تقارب التشريعات والقوانين في المجالات التي تغطيها وليس التشريعات الجزائرية هي التي يمكن استعمالها كمرجع.
- المنتجات البترولية كذلك غائبة في الاتفاقية فهي لم تؤخذ بعين الاعتبار وأن TIPP في الدول المستوردة للنפט مقدمة على أساس أنها رسم يتعلق بالقوانين والتشريعات الداخلية لهذه البلدان.
- يجب تفكيك OPEP التي لا تمثل إلا 1/3 ثلث الإنتاج العالمي.

2-3- الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

الدخول إلى المنظمة يفترض ما يلي:

- استقرار القوانين والتشريعات الداخلية للبلد والتي يجب أن تكون مطابقة لقواعد سير المنظمة العالمية للتجارة.
- شفافية آليات المنافسة.
- منع الإغراق.
- تقنين الدعم أو الإعانات.
- ضرورة توثيق وإعلام الشركاء والمتعاملين عن القواعد في الاقتصاد والتجارة.
- إلغاء كل تمييز بين الشركاء والمتعاملين (تطبيق مبدأ البلد الأكثر رعاية) ومبدأ المعاملة الوطنية للمنتج الأجنبي (أي معاملة الشركاء والمتعاملين والمحليين على قدم المساواة)
- توحيد السعر ورفض الإفراط في المواقف الاحتكارية.
- هذا يعني أن البلد ليس بمقدوره إعطاء إعانات ضمنية، أو استعمال أي وسيلة تفرقة سواء بين المنتجات من حيث مصدرها أو بين المتعاملين المحليين.

كما يمكن الإشارة إلى أن الالتزامات صعبة: الميزة المقارنة المتعلقة بسعر الطاقة المنخفضة للصناعة المحلية لا يمكن أن يبقى أو يستمر العمل به حيث الالتزام يفرض استعمال سعر التصدير (سعر الطاقة الداخلي هو نفس السعر للتصدير)

4- متطلبات التبادل الحر:

الالتزام بالتبادل الحر يؤدي إلى تغيير جذري في جميع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية: فعلى المستوى الاقتصادي : التبادل الحر يؤدي إلى حركة إعادة توجيه الموارد من قطاعات النشاط الغير تنافسي نحو قطاعات النشاط الأكثر مردودية : حيث الاستيراد والإنتاج للسلع يكون وفق ما هو أقل تكلفة مقارنة، هذه الحركية هي التي تؤدي إلى تغيير في هيكل مجمل نظام الإنتاج وبالتالي ظهور التخصص الذي يتماشى مع استغلال الميزات المقارنة.

أما على المستوى الاجتماعي، التبادل الحر يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح نفس القطاعات، الاستيراد وإنتاج السلع المصدرة، إلا إن ظهور تخصص دولي جديد يتطلب مدة زمنية لأنه ينتج عن صيرورة وعلى وجه الخصوص عن اندماج ناجح في الاقتصاد العالمي الذي يفرض شروط معينة. إلا أنه يجب التمييز بين آثار التبادل الحر على المدى القصير وآثاره على المدى البعيد. لا شك أن التبادل الحر يخلف آثارا سلبية على المدى القصير، إلا أن له آثار إيجابية على المدى الطويل شرط توفير شروط معينة متعلقة بتوجيه العرض.

فعلى المدى القصير حرية التجارة تؤثر سلبا على التوازن الاقتصادي الكلي حيث أن تطور درجة الانفتاح يعبر عنها بتخفيض الحماية سواء حواجز تعريفية أو غير تعريفية والتي تؤدي إلى:

- زيادة الواردات و بالمقابل
- تخفيض الإيرادات من الرسوم الجمركية
- وكل ذلك يؤدي إلى:
- ضغط على التوازنات المالية الكبرى الخارجية والداخلية، والتي يتم معالجتها بواسطة تقليص تخفيض الإنفاق العمومي.
- تقليص الطلب الاجتماعي وإلى موجة تضخمية سببها تخفيض قيمة العملة.
- تخفيض تقليص العرض، الذي يعتبر نتاج لضغط المنافسة وكذلك إلى ارتفاع التضخم حيث معالجته تتطلب سياسة نقدية ملائمة.

أما على المدى المتوسط و الطويل تبدأ تظهر الآثار الإيجابية مع انتعاش العرض على أساس الميزات المقارنة الطبيعية (المتوفرة) أو المكتسبة.

إلا أن شرط الحصول على آثار إيجابية يتوقف على طبيعة التخصصات التي يجب الالتزام بها، التخصصات الجيدة هي التي تخضع للمعايير التالية:

- التكيف مع الطلب العالمي.

- إنتاج السلع ذات القيمة المضافة الكبيرة التي تتيح التطور وفق الميزات المقارنة.

و عليه يمكن القول أن نجاح الانفتاح يتوقف بالدرجة الأولى على طبيعة التمهيد القائم بين تحرير التجارة و الإصلاحات الداخلية، حيث يتوقف ذلك بالدرجة الأولى على قدرة السياسة الاقتصادية في تحقيق ثلاث أهداف أساسية :

1- الحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية : حيث استقرار المحيط ضروري ليعتاشي ويستمر مع النمو.

2- تسير الصعوبات الاجتماعية من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتجنب تدهور السوق الداخلية.

3- الإسراع في الإصلاحات الهيكلية وتوجيهها من خلال الترقية المنتقاة للاستثمار الإنتاجي، هذا من أجل مضاعفة الفعالية الاقتصادية ما دام أن ترقية العرض يمثل حجر الزاوية في نجاح الانفتاح الاقتصادي. وأمثلة النجاح للدول النامية تظهر أن التصنيع يجب أن يكون انتقائي وأن اقتحام الأسواق الخارجية يمر عبر التنافسية في الأسواق المحلية.

الخاتمة:

إذا كانت عملية إعادة تقويم الاقتصاد الوطني يفرض انتعاش النمو، استمراره يتطلب تعاون عدد كبير من العوامل، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حجر الزاوية لضرورة الإصلاحات والانتعاش الاقتصادي، لهذا جعلت الدولة الجزائرية، بعد تنفيذ مختلف سياسات الإصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وبرنامج التكيف الهيكلي، جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأداة الأساسية لسياسة التنمية والانفتاح الاقتصادي. فالمعطيات الجديدة للاقتصاد الجزائري تركز على توزيع أدوار جديدة والدور الأساسي يرجع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العمومية الكبيرة التي يكون لها القدرة في التكيف مع تغيرات

وحركية السوق، وإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني يمر أيضا عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كمحرك للنمو الاقتصادي وخالقة للثروة والشغل.

وعليه يمكن القول أن الاندماج في الاقتصاد العالمي لم ولن يتحقق إلا إذا كان للإنتاج الجزائري حصة في الأسواق العالمية في ظل تجارة دولية متسارعة النمو والمنافسة القوية حيث تعتبر الديناميكية الخارجية للتنمية الاقتصادية صورة مكملة للديناميكية الداخلية وحيث أن حجم واتجاه المبادلات الخارجية تملية ضرورة العلاقة الجدلية التي تربط بين هاتين الديناميكتين خدمة للأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا يعني أن المبادلات الخارجية تعكس الوجه الحقيقي للسياسة الاقتصادية الداخلية، من هذا تبرز أهمية وجدوى تكيف الاقتصاد الجزائري مع المحيط الاقتصادي الدولي الجديد وذلك من خلال تبني سياسة اقتصادية ذات منحنى خارجي باعتبار أن تنويع الصادرات على وجه الخصوص مطلب أساسي للتنمية، وأن طريق النمو الدائم والمستدام يمر عبر الاندماج في التقسيم الدولي للعمل من الأعلى أي من خلال تصدير المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك النهائي بل أكثر من ذلك تصدير منتجات سلع التجهيز، ومن أجل ذلك، يجب أن تتوقف إستراتيجية التجارة الخارجية من اتخاذ الأسلوب السلبي، فالبقاء في موقع الدفاع ليس منتجا حيث لا توجد أي جدوى من الحماية إذا لم نجد ما نقدمه للعالم لهذا يجب أن تكون إستراتيجية التجارة الخارجية آلية لخدمة الأهداف الاقتصادية المحددة مسبقا وكمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية.

Bibliographie :

- 1- SAMUELSON.A : « Economie internationale contemporaine », OPU, 1993.
- 2- BENISSAD.H : « Economie internationale », OPU, 1983.
- 3- BENISSAD.H : « Algérie, Restructuration et réformes économique 1979-1993 », OPU, 1994.
- 4- M'HAMSADJIL.N : « 5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne », ENAG, 1998.
- 5- MIRAOUI.A : « Commerce Extérieur et Marketing international », Revue du CREAD, N° 43, 1998.
- 6- BABA Ahmed : « Stratégie en matière de commerce extérieur: contraintes et opportunités », Séminaire sur le commerce extérieur, Tlemcen le 17/06/2004.
- 7- BENNENI.M : « Exportations Hors Hydrocarbures facteurs de développement », séminaire sur le commerce extérieur, Tlemcen le 17/06/2004.
- 8- جلطي غالم : ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع، رسالة ماجستير 2000 جامعة الجزائر.